الاتفاق [اتفاق عمان]، ولكنها أثارت بعض الاستفسارات» (**القبس** ، ١٩٨٥/٣/٤).

محاولة احياء المبادرة المصرية

جُوبهت المبادرة المصرية باللامبالاة الاميركية في التعامل معها، وبالرفض السوفياتي لها، اضافة إلى الموقف الفلسطيني المتحفظ والموقف العربي الرافض، باستثناء موقفي الاردن والسعودية، اللذين شابهما الغموض أيضاً، واضافة الى الموقف الاسرائيلي الذي وصل، في بعض نقاطه، الى رفض المبادرة والتشكيك بجدواها السياسية. وقد صرح نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي، دافيد ليفي، وهو من كتلة «الليكود»، ان حزبه لن يشترك في خطة سلام تتضمن التخلي عن الاراضي التي استولت عليها اسرائيل سنة ١٩٦٧. ووصف ليفي خطة مبارك بانها «فخ» منسق خلف الكواليس مع م.ت.ف.، وقال: «يجب علينا جميعاً رفضها دون وضع الانتماء الحزبي في الاعتبار» (**السفير** ، ١٩٨٥/٣/٧). وازاء ذلك، حاولت مصر معالجة مأزق المبادرة بمحاولة اقناع م.ت.ف. بالموافقة، علناً وبشكل صريح، على القرار الدولي الرقم ٢٤٢. وصرحت مصادر رسمية في القاهرة بان مصر تهدف من وراء ذلك الى التغلب على العقبة الخاصة باجراء حوار اميركي ـ فلسطيني في ظل تمسك الولايات المتحدة الاميركية بضرورة اعتراف المنظمة بالقرار ٢٤٢ قبل بدء الحوار معها (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٥/٣/١).

وفي ما يتعلق بالموقف الاسرائيلي، تحركت الدبلوماسية المصرية مُحاولة ايجاد صيغة مقبولة لدى كل الاطراف، بشأن المشاركة الفلسطينية في مباحثات السلام. وصرح مبارك لصحيفة «جيروزاليم بوست» بانه يستطيع ورئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، الاتفاق على من يمثل الفلسطينيين في جولة محادثات جديدة لتحقيق السلام في الشرق الاوسط. وقال مبارك، الذي كان يبدي تفاؤلاً بمبادرته، رداً على سؤال حول رفض اسرائيل مشاركين ممثلين عن م.ت.ف. في المحادثات: «لنترك هذه النقطة للنقاش مع بيرس، فانا ليست لدي مشكلة، وعلى يقين باننا نستطيع الاتفاق على هذه النقطة» (**السفير** ، ١٩٨٥/٨/٣).

وفي اطار محاولة احياء المبادرة المصرية، قام مبارك بجولة اوروبية شملت فرنسا والولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا. وكان واضحاً ان مبارك يحاول حشد رأي عام عالمي مؤيد للاتفاق الفلسطيني ـ الأردني. وتركزت محادثات مبارك في الولايات المتحدة الاميركية، حول دور اميركا في الحوار مع الجانب الاردني ـ الفلسطيني والتوقف عن ممارسة المزيد من الضغط على م.ت.ف. لالزامها باعتراف صريح ومباشر بقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ (**القبس** ، ١٩٨٥/٣/٩). الا ان المصادر المطلعة اجمعت على ان مبارك لم يحظ باستقبال حار في الولايات المتحدة، وان الادارة الاميركية ما زالت ممتنعة عن التفاوض مع م.ت.ف.، حتى تقبل المنظمة قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨. وقد أوضح مبارك، خلال محادثاته مع المسؤولين الاميركيين، ان قبول المنظمة بالقرارين موجود، ولكن بصورة مبطنة، وذلك خلال الاتفاق الذي تم التوصل اليه في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥ بين الملك حسين وياسر عرفات، والذي يتضمن قبولاً متبادلاً لكل قرارات الامم المتحدة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية دون ذكر محدد للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ (**المصدر نفسه**).

اما الموقف الاميركي فلم يطرأ عليه تغيّر يذكر. وصرح الرئيس رونالد ريغان، اثر محادثاته مع مبارك (١٩٨٥/٣/١٢)، بان الصيغة المصرية تحتاج الى الكثير، لكي تصل الى ما طمعت فيه واشنطن» (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٥/٣/١٤).

وفي بريطانيا، لم تكن مباحثات مبارك بأحسن حظاً منها في الولايات المتحدة الاميركية. واعلنت رئيسة الوزراء، مارغريت تاتشر، يوم لقائها مع مبارك (١٩٨٥/٣/١٤)، بانها تؤيد الجهود المصرية والاردنية الرامية الى بدء حوار مع اسرائيل، لكنها رفضت الاعتراف بدور م.ت.ف. (**السفير** ، ١٩٨٥/٣/١٥).

اما الرئيس مبارك، فقد رأى ـ من جهته ـ ان الكرة، الآن، في ملعب اسرائيل والولايات المتحدة